Negative

SOCIETY STUDY CENTER

THE IMPACT OF THE UCM ON THE ENJOYMET OF HUMAN RIGHTS IN SUDAN

مركز دراسات المجتمع (مدا)

Biannial Panel on UCM

بيان مقدم لمجلس حقوق الإنسان في دورته رقم (30) تحت البند الثالث.

أثر التدابير القسرية الإنفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في السودان

شكراً سيدي الرئيس،

لقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدابير القسرية الإنفرادية في العام 1974. فما هو حجم الأضرار التي وقعت على الشعوب منذ ذلك الحين، بل وقبله بكثير؟ لقد إستغرق المجتمع الدولي أربعين عاماً للوصول إلى ضرورة تعيين مقرر خاص معني بالآثار السالبة لهذه التدابير القسرية الإنفرادية وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان. وحتماً سيجد المقرر الخاص كل عون من حكومات الدول المتأثرة ومن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك من منظمات المجتمع المدني عبر العالم. غير أن ذلك سيستغرق وقتاً ربما يتجاوز مدة ولايته الحالية. الأمر الذي سيترتب عليه المزيد من الأضرار والإنتهاكات لحقوق المواطنين في الدول المستهدفة.

سيدي الرئيس،

لقد أكدت الدراسات أن الدول النامية هي الأكثر تضرراً من جراء فرض هذه التدابير. ففي بلدنا السودان أدت التدابير القسرية الإنفرادية إلى تدمير البنى التحتية التي تحتاجها الدولة لكفالة كافة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لقد أدت التدابير القسرية الأمريكية إلى تدمير الناقل الوطني الجوي والنهري والبحري على السواء وكمثال على ذلك حرمان شركة الخطوط الجوية السودانية من الحصول على الطائرات وقطع الغيار مما أدى إلى توقف التشغيل. وتقدر الخسائر المترتبة على ذلك بقيمة 5 مليار دولار. كما أن حرمان السودان من تقانة السلامة الجوية أدى إلى إزدياد نسبة الحوادث الجوية خلال الفترة 1997 إلى 2014 ب 385% للمشغل الأجنبى و1006% للمشغل الوطنى وذلك حسب تقرير لجنة دراسة مخاطر الطيران المدنى فى السودان المقدم للبرلمان السوداني فى شهر ديسمبر 2014 م وقد إعتمدت اللجنة فى تقريرها على قاعدة بيانات مؤسسة السلامة الجوية الدولية .

ولأن حقوق الإنسان مترابطة فقد تأثر تمتع المواطن السوداني بمعظم الحقوق وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في التنقل والحق في التنمية والحق في حياة معيشية ملائمة والحق في الصحة والحق في التعليم وذلك لإرتفاع تكلفة كل ذلك جراء تعطل الناقل الوطني.

سيدي الرئيس،

لقد أبدى مجلسكم الموقر والجمعية العامة للأمم المتحدة قلقهما أكثر من مرة من إستمرار فرض التدابير القسرية الإنفرادية من قبل بعض الدول على الرغم من القرارات التي أصدرها المجلس في هذا الصدد وحيث أن قرار مجلسكم الموقر القاضي بتعيين المقرر الخاص قد أكد على أهمية حصر الأضرار المترتبة على التدابير القسرية الإنفرادية في سياق المحاسبة، فإنه يجدر النظر إلى أهمية وجود إتفاقية دولية لمنع تلك التدابير القسرية الإنفرادية ومعاقبة من يفرضها مع إنشاء لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ الإتفاقية كأحد أهم وسائل تنفيذ قرار مجلسكم الموقر. شكراً سيدي.

KAMAL ELDIN MOHAMED KHAIR